Document:	EB 2016/119/R.34
Agenda:	19(a)
Date:	13 December 2016
Distribution:	Public
Original:	English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

تقرير رئيس لجنة مراجعة الحسابات عن اجتماعها الثاني والأربعين بعد المائة

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Advit Nath
مدير ومراقب
شعبة المحاسبة والمراقب
رقم الهاتف: 2829 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: a.nath@ifad.org

Allegra Saitto
مديرة المحاسبة والإبلاغ المالي
رقم الهاتف: 2405 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: a.saitto@ifad.org

نشر الوثائق:

William Skinner
مدير مكتب شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2974 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb_office@ifad.org

المجلس التنفيذي – الدورة التاسعة عشرة بعد المائة
روما، 14–15 ديسمبر/كانون الأول 2016

للاستعراض

تقرير رئيس لجنة مراجعة الحسابات عن اجتماعها الثاني والأربعين بعد المائة

1- تود لجنة مراجعة الحسابات لفت انتباه المجلس التنفيذي إلى القضايا التي نظرت فيها في اجتماعها الثاني والأربعين بعد المائة المنعقد في 1 ديسمبر/كانون الأول 2016.

اعتماد جدول الأعمال

2- اعتُمد جدول الأعمال مع إضافة بند بشأن تنفيذ مشروع بوابة المقترضين في إطار بند جدول الأعمال "مسائل أخرى".

محاضر الاجتماع الحادي والأربعين بعد المائة للجنة مراجعة الحسابات

3- تمت الموافقة على المحاضر دون أي تعليقات.

برنامج عمل الصندوق المستند إلى النتائج والميزانيتان العادية والرأسمالية للصندوق لعام 2017، وبرنامج عمل مكتب التقييم المستقل في الصندوق المستند إلى النتائج وميزانيته لعام 2017 وخطته الإشارية للفترة 2018–2019

4- تتم تغطية مناقشة اللجنة لهذا البند في تقرير منفصل (EB 2016/119/R.3).

خطة عمل مكتب المراجعة والإشراف في الصندوق لعام 2017

5- قدم مدير مكتب المراجعة والإشراف خطة عمل المكتب المقترحة لعام 2017، مشيرا إلى أن الخطة أخذت في الاعتبار البيئة المتطورة، وبصفة خاصة المخاطر المتعلقة بالإصلاحات المالية والإدارية التي بدأت في السنوات الأخيرة، والتي أصبح العديد منها معمما الآن في أساليب عمل الصندوق. وبالتالي، فإن خطة العمل المقترحة تضع مزيدا من التركيز على الجوانب الائتمانية وتحافظ على تركيز قوي على اللامركزية عن طريق إدراج مراجعات للعديد من المكاتب القطرية للصندوق، والمشتريات، وتفويض السلطة والأموال التكميلية. وأشار إلى أن مكتب المراجعة والإشراف سيواصل تقديم مدخلات للمشروعات المؤسسية الكبيرة، مثل بوابة عملاء الصندوق.

6- وأُبلِغت اللجنة بأن عدد حالات التحقيق كان أكثر استقرارا خلال عام 2016.

7- وأوضح مدير مكتب المراجعة والإشراف أن مخصص ميزانية مكتب المراجعة والإشراف المقترح لعام 2017 كان أعلى قليلا مما كان عليه في عام 2016، وكما كان الحال في السنوات السابقة، قد تكون هناك حاجة موارد إضافية من غير الموظفين.

8- وأعرب الأعضاء عن دعمهم الكامل لخطة العمل المقترحة وعن تقديرهم لاستراتيجيتها واضحة المعالم والتركيز على اللامركزية، والضوابط الائتمانية والأموال التكميلية. وفيما يتعلق بالمراجعة المقترحة للأموال التكميلية، أشار الأعضاء إلى أن ذلك يستلزم استعراض بنية الأموال التكميلية بأكملها. وأكد الأعضاء أيضا على أهمية تقييم الجودة الخارجية المقررة، وأعربوا عن توقع بأن يمتد ذلك إلى تسيير وظيفة المراجعة الداخلية، وعلاقتها بلجنة مراجعة الحسابات والمجلس التنفيذي وأدوارهما. ورحب مدير مكتب المراجعة

والإشراف، بالتعقيبات الإيجابية وأوضح أن تقييمي الجودة الخارجين السابقين قد شملا مقابلات مع بعض أعضاء اللجنة وتناولا ترتيبات التسيير واستقلالية وظيفة المراجعة الداخلية. وبالتالي يُتوقع تغطية مماثلة في هذا التقييم. وأشار مدير مكتب المراجعة والإشراف كذلك إلى أنه وفقا للممارسات المتبعة في التقييمات السابقة، سيحدد مكتب المراجعة والإشراف الأطراف الخارجية المحتملة وسيقرر الرئيس الاختيار النهائي وذلك لضمان استقلالية وموضوعية التقييم.

9- واعتُبر أن خطة عمل مكتب المراجعة والإشراف قد تم استعراضها وستُقدم للتأكيد إلى المجلس التنفيذي في دورته التاسعة عشرة بعد المائة في ديسمبر/كانون الأول 2016.

الاستعراض السنوي لبيان سياسة الاستثمار في الصندوق

10- قدمت الإدارة الخلفية والأساس المنطقي لبيان سياسة الاستثمار. وأشارت إلى أن الهدف من تنقيح 2016 يتمثل في ضمان وجود مجموعة شاملة من الأدوات للسيناريوهات الاقتصادية والمالية الرئيسية؛ كما أن الغرض منه يتمثل في تحسين كفاءة عمليات الخزانة.

11- واستنادا إلى التحسينات التي أدخلت بالفعل، ركز تنقيح 2016 على ما يلي فقط:

(أ) إمكانية إدراج سندات مغطاة كأدوات مؤهلة؛

(ب) ميزانية مخاطر محدثة للحوافظ الفردية تعكس معلمات الحوافظ المنشأة حديثا (حافظة السيولة العالمية وحافظة الرنمينبي)؛

(ج) إعادة تحديد تخصيص فئات الأصول على مستوى اسم الحافظة، مما يؤدي إلى زيادة إمكانية المرونة التكتيكية إلى 10 في المائة.

12- وأوضحت الإدارة أيضا أن إعادة تحديد تخصيص فئة الأصول أدت إلى انخفاض طفيف في القيمة المعرضة للمخاطر المشروطة.

13- وطلبت اللجنة توضيحا بشأن التخصيص الحالي في حافظة الأسواق الناشئة، والتوازن بين الحافظة المدارة داخليا وخارجيا، والأساس المنطقي لإنشاء حافظة مستقلة للرنمينبي.

14- وقدمت الإدارة إجابات مفصلة، موضحة أنه في حين أن "الأسواق الناشئة" تعتبر فئة أصول استراتيجية، فقد شرعت الإدارة في أغسطس/آب 2016 في سحب استثمارات كبيرة من هذا الانكشاف السوقي بهدف الحد من التداعيات السلبية المحتملة الناتجة عن التقلبات الكبيرة في هذا قطاع. وأوضحت الإدارة أيضا أن بعض الأنشطة الاستثمارية أديرت داخليا في عام 2016، وأنه سيتم إبلاغ اللجنة بآثار إدخال الرنمينبي الصيني في سلة حقوق السحب الخاصة في إطار البند 11 من جدول الأعمال.

15- واعتُبر أن بيان سياسة الاستثمار قد تم استعراضه وسيُقدم لموافقة المجلس التنفيذي عليه في دورته التاسعة عشرة بعد المائة في ديسمبر/كانون الأول 2016.

برنامج عمل لجنة مراجعة الحسابات لعام 2017

16- قدم رئيس لجنة مراجعة الحسابات برنامج عمل اللجنة لعام 2017 واعتمدته اللجنة. وأشار الرئيس إلى أنه بناء على طلبه، أضيفت مناقشة محتملة بشأن أحد تقارير المراجعة الداخلية إلى جدول أعمال اجتماع

يوليو/تموز 2017، من أجل مناقشة أحد التقارير والدعوة إلى إجراء مناقشة في المجلس. وعلى الرغم من أن خيار مناقشة تقرير مراجعة داخلية كان دائما متاحا للجنة، فلم يحدث من قبل، ومن شأن إضافة إشارة محددة إلى ذلك أن تعمل بمثابة تذكير للأعضاء بممارسة هذا الخيار وستعزز وجود علاقة أوثق بين اللجنة ومكتب المراجعة والإشراف. وأضاف أن المناقشة ستعقد في اجتماع يوليو/تموز نظرا لأن جدول الأعمال يحتوي على عدد قليل من البنود للنظر فيها.

تقارير مراجعة حسابات المشروعات للسنة المالية 2015

17- قدمت الإدارة تحديثا عن حالة تقارير مراجعة حسابات المشروعات وأنشطة الإدارة المالية للمشروعات ذات الصلة التي قام بها الصندوق في عام 2015. واقترحت الإدارة أيضا تعديل عنوان الوثيقة، ابتداء من عام 2017، ليعكس التركيز على الإدارة المالية الشامل للمشروعات بدلا من التركيز فقط على مراجعة حسابات المشروعات. وأبلغت الإدارة الأعضاء بما يلي:

(أ) نسبة ثابتة من الآراء غير المتحفظة مقارنة بالفترة السابقة (من 88 في المائة في عام 2014 إلى حوالي 89 في المائة في عام 2015)؛

(ب) زيادة طفيفة في تقديم تقارير مراجعة الحسابات في الوقت المحدد، من 60 في المائة في عام 2014 إلى 62 في المائة في عام 2015؛

(ج) زيادة الاتجاه في استخدام المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات إلى 36 في المائة في عام 2015 من 30 في المائة في عام 2014.

18- وأُبلِغت اللجنة عن أنشطة الإدارة المالية الإضافية التي اضطلع بها خلال عام 2016 (على سبيل المثال، انضم الصندوق إلى الفريق العامل المعني بمواءمة الإدارة المالية للبنوك الإنمائية متعددة الأطراف، وتم تنظيم أحداث تعلم منتظمة بشأن بناء القدرات لدعم المشروعات والوزارات، وأطلقت عملية اعتماد إلزامية لموظفي الإدارة المالية).

19- وطلبت اللجنة المزيد من المعلومات عن مجالات معينة، وأقرت بالتقدم المحرز في مراجعة حسابات المشروعات والإدارة المالية.

اقتراح بالدخول في اتفاقية اقتراض مع الوكالة الفرنسية للتنمية لدعم برنامج القروض والمنح في التجديد العاشر لموارد الصندوق

20- قدمت الإدارة بند جدول الأعمال من خلال توفير تفاصيل عن المقترح وتوضيح أن القرض سيوفر تمويلا إضافيا مستداما لتمويل برنامج القروض والمنح في التجديد العاشر لموارد الصندوق الذي تبلغ قيمته 3.2 مليار دولار أمريكي.

21- وطلبت اللجنة توضيحا حول الجداول الزمنية لطلبات السحب والاستدامة المالية، والامتثال لمعايير إطار الاقتراض السيادي، وتأثيره المحتمل على المخصصات في إطار نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء.

22- وقدمت الإدارة معلومات إضافية وأوضحت أن شروط الإقراض التي اقترحها مصرف التنمية الألماني والوكالة الفرنسية للتنمية تعكس الوضع الائتماني المختلف للمؤسستين.

23- واعتُبر أن الوثيقة قد تم استعراضها وستُقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته التاسعة عشرة بعد المائة في ديسمبر/كانون الأول 2016.

إحاطة بشأن القضايا التقنية المتعلقة بالاقتراض من أسواق رأس المال

24- قدمت الإدارة عرضا مفصلا حول القضايا التقنية المتعلقة بالاقتراض من أسواق رأس المال. وتم تسليط الضوء على أن إطار الاقتراض السيادي يعتبر أداة مفيدة لتنويع مصادر التمويل في الصندوق ولكن ستظل مساهمات تجديد الموارد هي المصدر الرئيسي للتمويل وأن الاقتراض من أسواق رأس المال سيفتح فرصة إضافية.

25- وقدمت الإدارة لمحة عامة عن الخطوات التي اتخذها حتى الآن الصندوق لتحسين أنشطة التخطيط المالي. ولوحظ أن الاقتراض من أسواق رأس المال يمكن أن يضمن المزيد من المرونة ويوفر خيارا أرخص من الخيار المتاح حاليا بموجب إطار الاقتراض السيادي. وكدرس مستفاد من التجربة الأخيرة لعملية التصنيف في المؤسسة الدولية للتنمية، وصفت الإدارة الأنشطة الإضافية التي تضمن عملية تقييم ناجحة للتصنيف، ولا سيما التأكيد على أهمية ضمان التعويض في الوقت المناسب والموثوق للمنح في إطار القدرة على تحمل الدين.

26- وتبادل الأعضاء تعقيباتهم على التصنيف الائتماني المحتمل للصندوق واستفسروا عن الآثار المحتملة لعمليات الصندوق والاحتياجات من الموظفين والتسيير.

27- ورحبت اللجنة بالتحديث.

تحديث عما سيترتب من آثار على الصندوق جراء إدخال الرنمينبي الصيني في سلة حقوق السحب الخاصة

28- قدمت الإدارة عرضا مفصلا عن الآثار المترتبة على إدخال الرنمينبي الصيني في سلة حقوق السحب الخاصة (منذ أكتوبر/تشرين الأول 2016، بوزن قدره 11 في المائة من السلة). وأشير إلى أن سوق الرنمينبي سوق مزدوج يشمل مكونا داخليا ومكونا خارجيا. فاليوان الصيني هو العملة المستخدمة للتداول الداخلي (داخل الصين)، ولكنه لا يستخدم في المعاملات الدولية دون إذن مسبق من البنك المركزي الصيني. والرنمينبي هو العملة المستخدمة في المعاملات الدولية.

29- وفي ضوء ما سبق، اعتُبر أن إنشاء حافظة مخصصة بانكشاف مقوم بالرنمينبي يعتبر الحل الأكثر مرونة وفعالية من حيث التكلفة لضمان المواءمة مع سلة حقوق السحب الخاصة من أجل تقليل مخاطر النقد الأجنبي.

30- ورحبت اللجنة بالتحديث.

التقارير المالية المعيارية المعروضة على المجلس التنفيذي

31- عرضت الإدارة الوثائق التالية:

(أ) الموارد المتاحة للالتزام بها (للاستعراض)؛

(ب) تقرير عن حافظة استثمارات الصندوق للربع الثالث من عام 2016 (للاستعراض).

32- وأكدت الإدارة أن الموارد المتاحة للالتزام بها لبرنامج القروض والمنح في الصندوق أصبحت الآن محددة في إطار نهج التدفق النقدي المستدام.

33- وقدمت الإدارة تحديثا عن أداء حافظة الاستثمارات، وأفادت بتحقيق صافي دخل استثماري موجب قدره 56.5 مليون دولار أمريكي من بداية السنة حتى 30 سبتمبر/أيلول 2016، بعائد نسبته 3.87 في المائة بعد خصم جميع الرسوم المتعلقة بالاستثمار. وأشارت الإدارة إلى أن جميع معلمات المخاطر ظلت دون مستوى الميزانية، كما هو مطلوب بموجب بيان سياسة الاستثمار.

34- واستُعرضت التقارير دون أي تعليقات أخرى.

مسائل أخرى

(أ) تحديث عن مجموعة العمل المعنية بتقييم سياسات ومعايير الصندوق بشأن التمويل والشروط

35- قدمت الإدارة تحديثا شفويا عن التقدم الذي أحرزته مجموعة العمل المؤسسية في استعراض سياسات ومعايير التمويل في الصندوق. ولوحظ أن مجموعة العمل أنشئت كاستجابة مباشرة لطلبات لجنة مراجعة الحسابات والمجلس التنفيذي وكممارسة من أفضل الممارسات للاستعراض الدوري لسياسات وإجراءات الصندوق. وركزت مجموعة العمل أساسا على: (1) استعراض السياسات والإجراءات الحالية للتمويل؛ (2) إجراء مقارنة مرجعية للمنتجات والشروط والأسعار مع تلك الخاصة بالمؤسسات المالية الدولية الأخرى؛ (3) استعراض اعتبارات الأسعار والمرونة الخاصة بالمنتجات المالية للصندوق؛ (4) دراسة آثار إطار الاقتراض السيادي على تكلفة رأس المال في الصندوق، واستمرار مواءمة الفرق بين العائد الذي يطبقه الصندوق مع الفرق الذي يطبقه البنك الدولي للإنشاء والتعمير؛ (5) تجميع طلبات الاقتراض من العملاء؛ (6) استعراض تجربة إطار الإقراض بعملة واحدة حتى الآن؛ (7) النظر في توافر منتجات إضافية لتوفير المرونة للمقترضين وإدرار دخل إضافي للصندوق داخل وخارج نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء؛ (8) استعراض إطار القدرة على تحمل الدين.

36- ولوحظ أن الصندوق يقدم عددا أقل من منتجات الإقراض الأقل مرونة من المؤسسات المالية الدولية الأخرى، ولكن هذه المنتجات كانت بشروط تيسيرية أفضل. وبالإضافة إلى ذلك، لوحظ أن طرائق تنفيذ الصندوق لإطار القدرة على تحمل الدين تختلف عن تلك التي تطبقها المؤسسات المالية الدولية الأخرى، وكان لها أثر سلبي على الاستدامة المالية للصندوق.

37- ورحبت اللجنة بالتحديث، مشيرة إلى أن الاستعراض لا يزال جاريا وأن برنامج عمل لجنة مراجعة الحسابات لعام 2017 يتوخى استعراضا للتوصيات.

(ب) تحديث عن تنفيذ بوابة المقترضين

38- استلمت اللجنة تحديثا شفويا عن حالة تنفيذ بوابة العملاء في الصندوق. وأشارت الإدارة إلى أن بوابة العملاء في الصندوق كانت العنصر الأكثر وضوحا من مشروع استبدال نظام القروض والمنح لأنها تلبي

احتياجات أصحاب المصلحة الخارجيين وتوفر خدمات أفضل للمقترضين والمتلقين. وكان المحرك الرئيسي للمشروع هو تحسين تجربة العملاء في التعامل مع الصندوق. وفي الواقع، ستعود الفوائد والكفاءات الرئيسية للبوابة على المقترضين والمستفيدين من تمويل الصندوق من خلال تحسين تقديم الخدمات، وتخفيض مدة الدورات، وتحسين الصورة، والوصول إلى البيانات. وعموما، كان مشروع بوابة العملاء في الصندوق بالغ الأهمية لتحديد مكانة الصندوق في المستقبل كمؤسسة إنمائية حديثة قادرة على خدمة أصحاب المصلحة بأحدث حلول الأعمال ورائدة بين مؤسسات التمويل الإنمائية. وأُبلِغت اللجنة بأن البوابة ستنطلق في 5 ديسمبر/كانون الأول 2016. وقُدِمت تفاصيل عن التدابير الإضافية المتخذة لمواجهة مخاطر الأمن السيبراني.

39- ورحبت اللجنة بالتحديث.

الختام

40- أعلن عضو السويد قرار الحكومة السويدية بالانسحاب من لجنة مراجعة الحسابات، بعد أن عملت في اللجنة لمدة أربع سنوات ونصف.